

هكذا اغتال الفضلي حقوق ومطالب الناس

■ كتب/ أبو حسين

القرار الأول؟! ثم أن الفضلي أصبح أكبر صاحب أملاك من الإقطاعيين الكبار في المحافظات الجنوبية وبعد أن كان فاقداً لكل شيء ومنفياً في الخارج ومحاصراً في مقر داره ونحن هنا لسنا بصد الدفاع عن السلطة التي لم تترك لها حياً في قلوب الناس بفعل تصرفاتها التي أوصلت البلاد إلى ما نحن فيه من مشاكل إقتصادية ومعيشية، ومع ذلك لا يوجد ما يلفت النظر ويثير التساؤلات لدى الناس سوى هذا الزعيم القادم من دكة الإقطاعية والثروة ليصحو الناس فجأة وقد أصبح زعيماً للفقراء ومناصراً لقضايا الناس في المناطق التي يملك أكبر مساحات الأراضي فيها ويبيع ما يريد منها دون أي معارضة أو إعتراض من السلطة، سبحان الله والتسامح مع كبير قومه ونطاق الحراك الرسمي وصاحبه الوحيد بعد أن رجع الكل «ريوس» وفضلوا الجلوس في مدرجات الإحتياط لكي يشاهدوا المهاجم طارق الفضلي وهو يسجل أهداف في مرمى السلطة جميعها تسلل «بتواطئ طاقم الحكام» وليست في صالح المجتمع أو قضاياه العادلة.

ومع ذلك يبدو كأنه بطل الحراك وصاحب الصولة والجولة في ميدان التصريحات والمقابلات ورفع الأعلام وبهدف إستنزاف عدسات المصورين وأسئلة الصحافة بعد أن تحول الحراك «الفضلي» والفضلي «الحراك» وأصبح صوته أكبر من صوت المطالب السلمية للناس الذين تضرروا من عملية البسط على الأراضي من قبل القيادات النافذة والعسكرية أضف إلى أنه سحب الطابع الوطني للحراك عندما رفع العلم الأمريكي وأثنى على الإستعمار البريطاني وكل هذه التحركات لاشك لم تأت صدفة أو من فراغ بل هي مدروسة ومعروفة الأهداف سلفاً وكان هناك اغتيال لمطالب الناس وقضاياهم العادلة في الأمن والإستقرار والعيش الكريم وهي بعض المطالب التي حملها الحراك في أيامه الأولى؛ وأصبحت في طي النسيان بفضل «الفضلي».

■ فجأة بدون «إحم أو دستور» أصبح ابن السلطان الشيخ/طارق الفضلي نائراً الحراك في المحافظات الجنوبية يرفع الأعلام المتنوعة وعلى رأسها العلم الأمريكي وعلم الدولة الشطرية ويتزعم المليشيات التي تعتدي على بائعي البطاط والبصل وأصحاب البسطات من أبناء المناطق الوسطى أو الشمالية نقول هذا بفعل الاتجاهات لا بدوافع المرض المنتشرة هذه الأيام فنحن كصحفة وطنية قومية نؤمن بالوحدة العربية فما بالكم بالوحدة اليمنية ونعود إلى بداية الحديث وهو بروز نجومية الفضلي كناطق رسمي وحيد للحراك في المحافظات الجنوبية مع أنه كان آخر الشخصيات التي ظهرت مؤخراً دون تهديد سابق لذلك الظهور الميداني والألعية التي جعل وسائل الإعلام تركز عليه وتقدمه كرجل الحراك الأول خاصة وأنه يتم السماح له من قبل السلطات المختصة بتنظيم المهرجانات واستخدام مكبرات الصوت وممارسة طقوس حياته العادية وكأن دعوتيه للإنفصال وتحيضه على الكراهية والحقد من المواضيع العادية التي لا يحظرها القانون والدستور؟!.

عموماً هناك حزمة من الأسئلة التي تبحث عن أجوبة في هذه المرحلة التي أصبح فيها الفضلي مطالباً بعودة نظام التشطير رغم أنه الوحيد الذي كان متضرراً من هذا النظام ولم يعد للوطن إلا مع إعلان الوحدة عام 90م وماهي ياترى المميزات التي كان ينعم بها السلاطين في نظام الجنوب «سابقاً» غير تأمين أملاكه ودفعه للعيش في المنفى خارج الوطن؟! ولماذا هو بالذات أتبرى دفعة واحدة لقيادة الحراك وسحب البساط من تحت القيادات السابقة أمثال النوبة وباعوم وغيرهم من الأسماء التي حملت مطالب المتقاعدين العسكريين وسمع بمطالبها الجميع ولم يكن الفضلي حينها معروفاً أو حتى ضمن المطالبين بأي حقوق على إعتبار أن حقوقه مكفولة وإمتهاداته مضمونة بفعل قربه من السلطة ومصاهرته مع أحد أبرز القيادات العسكرية الكبيرة والمقربة من صاحب

منذ (5) سنوات على وقوع الجريمة

متهمون برفضون الإنصياع لأوامر القضاء



محموظ البيشي

■ منذ أكثر من خمس سنوات وأفراد أسرة وأقرباء المجني عليه عبدالرحمن مجاهد الأسدي، يعيشون العذاب الأليم، ويقضون جل وقتهم في متابعة قضية مقتل عبدالرحمن، التي تركزت في بداية الأمر في مديرية عتمة، خاصة لدى نيابة ومحكمة المديرية، ومن ثم تعدت المتابعة إلى محافظة ذمار وأمانة العاصمة، ورغم أن أفراد أسرة المجني عليه خرجوا من كل محطة من هذه المحطات الثلاث بما يؤكد وجود دولة النظام والقانون والقضاء المستقل.

هكذا خلصت نيابة عتمة، وخلصت أيضاً- إلى الإشارة الواضحة إلى حادثة القتل كانت «عمداً» إلا أنه ومع كل هذا الذي جاء في الأوامر السنوية والمذكرة الصادرة من النيابة المذكورة، التي تؤكد رفض المتهمين الإمتثال للحضور إليها للتحقيق معهم في واقعة جريمة القتل العمد لعبدالرحمن الأسدي» لم تقم الجهات المختصة بإحضارهم للمثول أمام النيابة، كون هؤلاء المتهمين يغدقون على بعض القائمين على هذه الجهات بما لم تعلم به النيابة، من أصحاب النفوذ، الذين لا يعيرون النظام والقانون وحيات المواطنين أية أهمية تذكر، خشى القائمون على الجهات المختصة من ردة الفعل إذا ما قاموا بمهامهم وواجباتهم، وفضلوا مسaire أهواء المتهمين والبقاء أسيرين لقانون الغاب.

■ نقلاً عن الزميلة «الثورة»

البالغ عددهم (11) شخصاً، الإنصياع لأوامر النيابة التي وصلت إلى أكثر من ستة أوامراً.. وبعد أن أكدت الوثائق والأوراق الرسمية الصادرة عن نيابة عتمة الإبتدائية أنها باشرت التحقيق في هذه القضية- لكونها النيابة المختصة مكانياً- وأستمعت إلى شكوى أولياء الدم وأقوال شهود الواقعة، خلصت إلى أنه من خلال شهادة الشهود ومن خلال ما ذكره المتهمون في التقرير الذي أرسلوه إلى النيابة دون أن يكلفوا أنفسهم أو أي منهم إحضاره، والمؤرخ بتاريخ 24 فبراير 2005م والمذيل بتوقيع كافة المتهمين، خلصت النيابة إلى: «أن المتهمين (11) تتبعوا أثره-المجني عليه- لمسافات بعيدة، وقاموا بمحاصرته من عدة جهات، بحيث لم يبق أمامه إلا منفذ وحيد مع تزامن إطلاقهم النار، وحتى إصابته بالأعيرة النارية التي أودت بحياته في الوقت الذي كانت ذخيرة المجني عليه قد نفذت، حسب ما جاء في تقرير المكلفين».

قضية استعرضها إلا أنهم وصلوا في نهاية المطاف إلى نتيجة تقول أن ما تأكد لهم وجوده مجرد وهم وسراب، يظل إلى ما لا نهاية يستنزف منهم ومن غيرهم من أصحاب القضايا ما لديهم من أموال وممتلكات، ويدفعهم إلى إقتراض المزيد، لكن دون فائدة غير المحاولات المتكررة والبحث المستمر عن عدالة لا تزال غائبة عنهم وعن غيرهم حتى اليوم، ولسان حالهم -أيضاً- لا يزال يقول عبثاً: لن يضع حق وراءه مطالب!!.

منذ أكثر من خمس سنوات على ارتكاب جريمة قتل عبدالرحمن مجاهد الأسدي بمنطقة كرف، مديرية عتمة، وأولياء دمه ينحون هذا المنحى غير المجدي، وبالقوة يسكنون أعصابهم حتى لا تدفعهم إلى القيام بأعمال أجهزة الضبط وتطبيق النظام والقانون على المتهمين نيابة عن القضاء الذي قال كلمته وأوضح أن المتهمين قتلوا المجني عليه «عمداً» وعذواناً» وفي ذات الوقت وقف عاجزاً حتى عن إحضار المتهمين «الجناة»

«الحقيقة» في صعدة وإستفحال الشعب!

■ ناصح أمين

اليميني حجر جامد لا يعقل أو يعي أو يحس أو يفكر، بل كأنه شعب فاقد الإهلية أو ناقصها..

ليس الشعب اليميني هو مصدر شرعية نظامه وقيادته؟ أليس الشعب اليميني هو من يدفع من أمنه وإستقراره ولقمة عيشه ومستقبله ثمن تلك الحروب؟ أليس القتلى في كل الحروب هم من أبناء هذا الشعب؟ نعلم أن الإجابة في كل الأحوال هي نعم؛ إذا أليس من حق هذا الشعب أن يقف على الحقيقة التي يتم العمل على طمسها حقيقة حرب صعدة.

إن وقف الحرب بهذه الطريقة ثم إستئناف الحياة بشكل طبيعي وكان شيئاً لم يكن هو تكريس للخروج السافر عن القانون وتجاوز الدستور فلو كان في هذه البلاد من خرج على القانون فيجب أن يحال إلى القضاء وينال العقاب وإن لم يكن هناك خروج على القانون فلماذا قامت هذه الحروب التي ذهب ضحيتها الآلاف؟ أسئلة يجب الإجابة عليها وليعلم الجميع أن الشعب يستحق أن يعرف الحقيقة.

اليوم تعلن الدولة بالتزامن مع الحوثيين وقف الحرب في صعدة وحرف سفيان ويتم تشكيل لجان للعمل على تنفيذ وتكريس الإتفاق المشترك لوقف الحرب،

وإنتخاذ بعض الإجراءات التي تكفل نجاح الإتفاق.

السؤال الذي يلح على طرح نفسه هو التالي: ماهي الضمانات التي سيعطيها الطرفان لهذا الشعب بعدم قيام حرب سابعة؟.

لن نخوض في الحديث عن المطالب الشعبية التي بدأت ترتفع تدريجياً منذ وقف الحرب والتي تنادي بتشكيل لجنة تحقيق محايدة يتم عبرها كشف الحقائق وتحديد من يتحمل مسؤولية المئات والآلاف من القتلى والجرحى اليمينيين الذين ذهبوا وقوداً لهذه الحروب سواء كانوا من الجيش أو من الحوثيين.

إن الشعب اليميني أكبر من أن يتم التعامل معه بهذه الإستهانة واللامبالاة والإستغفال، فبالأمس تقوم حرب واليوم تتوقف دون الخوض في تفاصيل من كان السبب ومن يتحمل مسؤولية الآثار والنتائج وكان الشعب

حمد لله على السلامة

تماثل للشفاء بحمد الله الأستاذ/علي أحمد الأسدي-ناشر ورئيس تحرير «الأضواء» بعد تعرضه لوعكة صحية الزمته زيارة أحد مستشفيات أمانة العاصمة.

كما أجرى الأستاذ/عبدالحميد غانم-رئيس قسم

الصحافة والإعلام في القيادة القومية لحزب البعث العربي الإشتراكي-بدمشق عملية جراحية تكللت بالنجاح

فحمداً لله على السلامة وعمراً

مديداً يرفل في كنف سعادة

الأهل والأصدقاء.. وألفين سلامة

للاستاذين العزيزين.

المهنتون: نائف القانص-نبيل الصعفاني

المحامي/فيصل الأسدي-عتيق الخولي

عبدالعزيز الشويح

المهندس/فيصل عبدالعزیز-وأسرة تحرير «الأضواء».



ملحمة مجموعة الإخلاص

تبيع أجود أنواع اللحوم البلدي (غنمي-عجل-رضيع)

لصاحبها/ خالد النوم وإخوانه

صنعا- أمام بوابة التلفزيون- سوق النوم -سيار- 733365217

733365217-713599918